الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

الديـوان
خلية الإعلام و الاتصال

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

Press review

مجلة الصحـــافة

https://madr.gov.dz

التعـــــاون والشراكـــــة الإقتصاديـــــــة

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 05

بين مجالات التنمية المستدامة والعمل الإنساني

إنفاق 70 مليون دولار لدعم التنمية والعمل الإنساني

● بلغ إجمالي الميزانية المطلوبة لأنشطة منظمة الأمم المتحدة في الجزائر خلال 2025 حوالي 101.88 مليون دولار أمريكي، فيما بلغ التمويل المخصص 76.95 مليون دولار، وتم إنفاق نحو 70.32 مليون دولار.

وتوزّعت الموارد بين مجالات التنمية المستدامة والعمل الإنساني، حيث بلغ الإنفاق في المجال التنموي حوالي 13.66 مليون دولار، مقابل 56.81 مليون دولار في المجال الإنساني.

وتصدرت كل من الوكالات الأممية العاملة في مجالات الغذاء والهجرة واللاجئين والطفولة والتنمية مساهمات التنفيذ، فيما جاءت أبرز مصادر التمويل من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا ومنظمة الأمم المتحدة والصناديق متعددة الأطراف وإيطاليا وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة، إلى جانب مساهمات عدد من الدول والشركاء الآخرين.

الأمم المتحدة ترافق التحول الاقتصادي في الجزائر بشراكة تنموية

يستند هذا التعاون على مبدأ الشراكة مع المؤسسات الوطنية، حيث تركز منظمة الأمم المتحدة على نقل الخبرات والمعايير الدولية، وتطوير السياسات العمومية، وتعزيز أنظمة البيانات، ودعم التنسيق بين مختلف القطاعات، بما يسمح للجزائر بتصميم وتنفيذ سياسات تنموية أكثر فعالية وشمولا.

وقد ساهم هذا النهج في تحويل العديد من المبادرات التقنية إلى مكاسب مؤسساتية مستدامة، من خلال تعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين، وتحسين آليات المتابعة والتقييم، وتوسيع الاعتماد على البيانات في صناعة القرار، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ويستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

استثمار بقيمة 3.9 ملايين دولار لدعم التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي وترقية الاستثمار من أبرز محاور التعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة، حيث خُصصت لهذا المجال ميزانية إجمالية بلغت 3.9 ملايين دولار، بمشاركة عدد من الوكالات الأممية، من بينها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وأثمرت هذه البرامج، خلال سنة 2025، عن تكوين أكثر من 1300 مستفيد، ومرافقة حاملي المشاريع واعتماد خطة وطنية للأمن الصحي الغذائي، إلى جانب تعبئة مئات الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإعداد استراتيجيات لتطوير عدد من الشعب الاقتصادية، فضلا عن تسجيل علامات جماعية لمنتجات محلية.

ع. ف

شعبة التمور... نموذج لشراكة ناجحة

● وتبرز شعبة التمور باعتبارها أحد أهم مجالات التعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة، نظرا لمكانتها في الصادرات الزراعية الوطنية وإمكاناتها في دعم التنويع الاقتصادي.

وقد عملت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية على تنفيذ برامج مشتركة لتحسين جودة التمور وتعزيز قابليتها للتتبع وحماية الملكية الفكرية وتطوير مهارات المنتجين بما يسهم في رفع تنافسية المنتج الجزائري في الأسواق الدولية. وفي ولاية بسكرة، استفادت 19 مؤسسة من برنامج مرافقة تقنية تضمن دورات تدريبية وجلسات تأطير ولقاءات أعمال، أسفرت عن تنظيم أكثر من 88 اجتماعا تجاريا مع 13 مشتريا ومستثمرا دوليا.

ع.ف

الأخبـــــار الجهويـــــة

منبر القراء
يومية وطنية إخبارية
minbar.elkoraa@yahoo.fr
الصفحة: 07

حسب المديرية المحلية للمصالح الفلاحية:

انطلاق عملية توزيع المواشي على المتضررين من الحرائق بتيزي وزو

انطلقت بولاية تيزي وزو عملية توزيع المواشي على الأشخاص المتضررين الذين فقدوا قطعانهم جراء الحرائق التي اندلعت نهاية شهر أغسطس الماضي, وفق ما علم يوم الخميس لدى المديرية المحلية للمصالح الفلاحية.

ف.ج /الوكالات

و أوضح المدير بالنيابة للمصالح الفلاحية, ندير بوسة, أنه في إطار مواصلة عمليات التكفل وتعويض المواطنين المتضررين من الحرائق الغابية الأخيرة, وتطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, الرامية إلى تسريع عملية تعويض المتضررين قبل 15 سبتمبر الجاري, شرعت ولاية تيزي وزو رسميا في توزيع المواشي لتعويض القطعان التي تم فقدانها.وقد انطلقت عملية توزيع الأبقار مساء أمس الأربعاء على مستوى الوحدة المحلية لتطوير الأشجار المثمرة ببلدية ذراع بن خدة, بحضور رئيس دائرة ذراع بن خدة والمدير بالنيابة للمصالح الفلاحية, فيما تواصلت اليوم الخميس عملية توزيع الأغنام بالموقع نفسه لفائدة المواطنين الذين أحصتهم اللجان المحلية, والذين أتت الحرائق على ممتلكاتهم وقطعانهم.وتشمل الأضرار المسجلة في القطاع الفلاحي بولاية تيزي وزو حوالي 2.500 فلاح, وتتمثل أساسا في احتراق 128 ألف شجرة مثمرة, من بينها 100 ألف شجرة زيتون, إلى جانب الأضرار التي لحقت بالمنشآت الفلاحية, من بينها 28 حظيرة للدواجن و27 إسطبلا و27 مستودعا لتخزين المعدات والأعلاف.و بلغت الخسائر في الثروة الحيوانية 54 رأسا من الأبقار و262 رأسا من الأغنام و167 رأسا من الماعز, إضافة إلى 2.500 خلية نحل, حسب مديرية المصالح الفلاحية.و أكدت مصالح الولاية اليوم الخميس في بيان لها أن عملية تسليم الإعانات المالية و العينية للمتضررين, في إطار تعويض الممتلكات والثروة الحيوانية التي فقدوها جراء الحرائق, ستتواصل إلى غاية التكفل بكل المتضررين الذين تم إحصاؤهم.

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 11

تشمل الحرائق التي نشبت شهري جويلية وأوت

تعويض الفلاحين المتضررين من الحرائق بقسنطينة

شرعت المصالح الفلاحية بولاية قسنطينة، في عملية التكفل وتعويض الفلاحين المتضررين من الحرائق التي نشبت شهري جويلية وأوت، فيما اجتمع الوالي مع مسؤولي القطاع، للاستماع إلى مختلف الانشغالات المطروحة، وتقييم آليات التكفل بها، بما يسمح بإرساء خريطة طريق جديدة تقوم على التنسيق والتشاور وتحديد الأولويات، مع اقتراح الحلول العملية الكفيلة بمعالجة الصعوبات المسجلة.

وانطلقت أمس، بولاية قسنطينة عملية تعويض الفلاحين والمربين الذين لحقت بهم أضرار وخسائر في نشاطاتهم الفلاحية، بعد استكمال عمليات الإحصاء والمعاينة الميدانية وتقييم الأضرار من طرف اللجان المختصة، وفق الإجراءات المعمول بها، وتشمل عملية التعويض مختلف الأضرار التي تم إثباتها خلال عمليات المعاينة والإحصاء، لاسيما ما تعلق بالثروة الحيوانية، هياكل الإنتاج، شبكات السقي، خلايا النحل، تربية الدواجن، وكذا مختلف الممتلكات والتجهيزات والوسائل الفلاحية المتضررة.

وتواصل المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، بالتنسيق مع مختلف الهيئات والقطاعات المعنية، متابعة العملية ميدانيا، والسهر على تنفيذها في أحسن الظروف، بما يضمن وصول التعويضات إلى مستحقيها وفق الملفات والنتائج المثبتة، وتندرج هذه العملية ضمن الجهود الرامية إلى إعادة بعث النشاط الفلاحي بالمناطق المتضررة، ومساعدة الفلاحين والمربين على استعادة نشاطهم في أقرب الآجال، بما يعكس حرص الدولة على مرافقة القطاع الفلاحي وتعزيز قدرته.

وكان مدير المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، خرشي بدر الدين، قد اجتمع أول أمس، بمسؤولين في القطاع في إطار التكفل الفوري بانشغالات الفلاحين والمربين المتضررين من حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية التي سجلت خلال شهري جويلية وأوت 2026 بقسنطينة، وخصص جدول أعمال الاجتماع لمتابعة التنفيذ الميداني لعملية صب، تسليم وتوزيع التعويضات المقررة للمتضررين، مع ضمان التنسيق المحكم بين كافة الهيئات المعنية لتسريع وتيرة الإجراءات، وأسفر عن ضبط مخطط عملية التعويض، حيث تم الإعلان عن الشروع الفعلي في التكفل بالتعويضات وتوزيع الإعانات العينية للملفات التي تمت دراستها والمصادقة عليها نهائيا.

واستقبل والي ولاية قسنطينة كمال الدين كربوش بمقر الديوان، مختلف المتدخلين في القطاع الفلاحي بالولاية، من مسؤولي المصالح والهيئات الفلاحية، وممثلي الفلاحين ومحافظة الغابات، في إطار الوقوف على واقع القطاع، والاستماع إلى مختلف الانشغالات المطروحة، وتقييم آليات التكفل بها، بما يسمح بإرساء خريطة طريق جديدة تقوم على التنسيق والتشاور وتحديد الأولويات، مع اقتراح الحلول العملية الكفيلة بمعالجة الصعوبات المسجلة، كما شكل اللقاء مناسبة لبحث سبل تطوير الاستثمار الفلاحي وتثمين الإمكانات التي تزخر بها الولاية، بما يعزز مردودية القطاع ويدعم مساهمته في تعزيز التنمية الفلاحية والاقتصادية.

كما قامت اللجنة الولائية المختصة بخرجات ميدانية إلى عدد من مخازن ونقاط تجميع المحاصيل، بهدف الوقوف على مدى احترام الشروط والتنظيمات المعمول بها، ومتابعة سير عمليات الاستقبال والتخزين والتجميع، بما يضمن حسن تسيير المحاصيل والمحافظة عليها وتعزيز آليات المتابعة والمراقبة على مستوى الولاية.

وعلى صعيد آخر، أشرف مدير المصالح الفلاحية، على استقبال عدد من الفلاحين بمقر المديرية، في إطار تعزيز التواصل المباشر والوقوف على انشغالاتهم المهنية، وتم خلال اللقاء دراسة الملفات المعروضة والتكفل بها، مع تقديم ردود فورية بخصوص عدد من المسائل المطروحة، فيما تم توجيه الانشغالات التي تستدعي تدخل هيئات أخرى إلى الجهات المختصة قصد إيجاد الحلول المناسبة لها في أقرب الآجال، وتندرج هذه الاستقبالات الدورية في إطار سياسة المديرية الرامية إلى ترسيخ مبدأ الحوار والتشاور مع الفلاحين، ومرافقتهم بما يساهم في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

حاتم / ب

منبر القراء
يومية وطنية إخبارية
minbar.elkoraa@yahoo.fr
الصفحة: 07

حسب ما أعلنته مصالح الولاية :

تواصل عمليات تعويض المتضررين من الحرائق بقالمة

تواصلت بولاية قالمة, اليوم الخميس, عمليات تعويض المتضررين من حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية التي شهدتها عدة مناطق من الولاية, حسبما علم من مصالح الولاية.

وأوضح ذات المصدر أن العملية تأتي «تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, الرامية إلى الإسراع في تعويض المتضررين من الحرائق قبل تاريخ 15 سبتمبر 2026, وتجسيدا لتوجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل, السعيد سعيود, المتعلقة بالإسراع في استكمال عمليات التكفل بالمتضررين وتمكينهم من الاستفادة من الإعانات والتعويضات المقررة».

وفي هذا الصدد, تم بعد ظهر اليوم, على مستوى مقرات بلديات كل من بوشقوف, عين بن بيضاء, النشماية, سلاوة عنونة, بوحمدان, قلعة بوصبع, بوعاتي محمود و الركنية, و تحت إشراف رؤساء الدوائر المعنية, تسليم مقررات الاستفادة من التعويضات لفائدة المتضررين من الحرائق التي شهدتها عدة مناطق شهر أغسطس الماضي.وذكرت مصالح الولاية بأنه تم في وقت سابق تسليم مقررات الاستفادة من التعويضات لفائدة المتضررين من حرائق الغابات المسجلة عبر عدة مناطق من الولاية شهر يوليو الماضي على غرار بلديات حمام النبائل, عين بن بيضاء, مجاز الصفاء, بني مزلين, جبالة خميسي, بومهرة أحمد, بلخير, عين مخلوف, عين العربي و تاملوكة.وحسب ذات المصالح, فإن عملية تعويض المتضررين من الحرائق بالولاية تتم على أساس الإحصاء الدقيق والشامل الذي قامت به اللجنة الولائية المكلفة بإحصاء الأضرار الناجمة عن حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية, وذلك خلال خرجاتها الميدانية التي شملت جميع الأماكن المتضررة من تلك الحرائق.

للإشارة, قام والي قالمة, سمير شيباني, اليوم بزيارة ميدانية إلى بعض المناطق المتضررة من الحرائق التي سجلت في شهر أغسطس الماضي ببلديات كل من بوحمدان, الركنية, بوعاتي محمود حيث التقى بعدد من المتضررين و استمع إلى انشغالاتهم, مؤكدا لهم مواصلة التكفل بهم ومرافقتهم لأجل تجاوز آثار الحرائق.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 04

تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية.. وزارة الداخلية:

تواصل عمليات تعويض المتضررين من الحرائق

تتواصل عبر ولايات سكيكدة، الطارف، جيجل، بجاية وتيزي وزو، عمليات تعويض المتضررين من حرائق الغابات التي شهدتها هذه الأخيرة، خلال شهر أوت المنصرم، حسبما أفاد به أول أمس بيان لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل.وأوضح ذات المصدر، أن العملية تأتي تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى الإسراع في تعويض المتضررين من الحرائق قبل تاريخ 15 سبتمبر 2026، وتجسيدا لتوجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد السعيد سعيود، الرامية إلى الإسراع في استكمال عمليات التكفل بالمتضررين وتمكينهم من الاستفادة من الإعانات والتعويضات المقررة.في هذا الصدد، تتواصل عمليات التعويض بكل من بلديات فلفلة، حمادي كرومة، تمالوس (ولاية سكيكدة)، بلديات البسباس، الزيتونة، عين حجل، (ولاية الطارف)، بلدية سلمى بن زيادة (ولاية جيجل)، بلدية تيشي (ولاية بجاية) وبلدية ذراع بن خدة (ولاية تيزي وزو). وتندرج هذه العمليات في إطار مواصلة التكفل بالمتضررين ومرافقتهم، على أن تتواصل تباعا إلى غاية استكمال تعويض كافة المتضررين وتمكينهم من حقوقهم ضمن الآجال المحددة، وفقا لنفس البيان.

ك. ت

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 07

عاصمة "الزيبان" تحتضن اليوم الوطني للمنتوج في نوفمبر القادم

توقع إنتاج أكثر من 4 ملايين قنطار من التمور ببسكرة

توقع مدير المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، حبيب بوسري، إنتاج أكثر من 4 ملايين قنطار من التمور بمختلف أصنافها، لاسيما مع توفر كل الظروف المواتية لإنجاح عملية الجني وقطف المحصول.

معلنا عن افتتاح سوق الجملة للتمور ببلدية الحاجب، وسط تنظيم محكم من طرف السلطات المحلية، والذي يشهد إقبالا معتبرا للتجار المحليين، الذين عبروا عن ارتياحهم لتوفر الأمن، مؤكدين، أن هذا الفضاء التجاري المتجدد كل سنة، يوفر منتوجا ذي جودة عالية، وبأسعار تنافسية.

روبورتاج: نورالدين العابد

لا يأتي موسم التمور بولاية بسكرة، كغيره من المواسم الفلاحية، إذ تبدأ العراجين في التحول تدريجيا من الاخضرار إلى ألوانها الذهبية، وتشرع حبات التمر في بلوغ مراحل النضج. لتتحول واحات الزيبان إلى ورشة كبيرة مفتوحة على الشمس، والانتظار والعمل. موسم يبدأ مبكرا مع البواكير، ويتواصل على امتداد أسابيع، قبل أن تبلغ الحركة ذروتها مع دخول مختلف أصناف التمور مرحلة الجني والتسويق.

يحمل هذا الموسم، بدوره، مؤشرات إيجابية، إذ تتجه التوقعات إلى إنتاج يفوق 4 ملايين قنطار من مختلف أصناف التمور بولاية بسكرة، في ظل توسع المساحات المغروسة، ودخول واحات نخيل جديدة مرحلة الإنتاج، إلى جانب تحسن المردود في عدد من المناطق المنتجة.

تأتي هذه التوقعات، في وقت بدأت بعض الأصناف المبكرة تجد طريقها إلى الأسواق، لاسيما تمر "لمنقر" المعروف محليا أيضا بالفرس في بداية نضجه، والذي يشكل كل سنة، إشارة مبكرة إلى انطلاق موسم التمور في عاصمة الزيبان. علما أن السوق الشعبي ببلدية طولقة، المعروف بـ"رحبة الزناجة"، يعرف حركة دؤوبة هذه الأيام، أين يعرف الكثير من الشباب بواكير "دقلة نور". وبعض الأصناف الأخرى، فضلا عن وفرة فاكهة التين التي عرفت ارتفاع المحصول بنوعية جيدة جدا، وتباع بحوالي 200 كيلوغرام.

موسم يبدأ من البواكير

في أسواق بسكرة، لا يحتاج المتابع إلى كثير من الوقت، ليكتشف أن موسم التمور قد بدأ فعليا، فصناديق البواكير تظهر تدريجيا، والطلب عليها يكون مرتفعا في بدايات الموسم، قبل أن تتوسع دائرة العرض، مع تقدم النضج في مختلف مناطق الولاية.

وقد سجلت أسعار "المنقر" في بداية تسويقه، خلال جويلية الماضي، مستويات مرتفعة نسبيا، وصلت في بعض نقاط البيع إلى نحو 500 دينار للكيلوغرام.

وهو أمر ارتبط أساسا بمحدودية العرض في تلك الفترة، قبل أن تتراجع الأسعار مع دخول كميات أكبر إلى الأسواق.

لكن "لمنقر"، ليس سوى البداية. فالموسم الحقيقي للتمور في بسكرة يتسع ليشمل عشرات الأصناف، وعلى رأسها "دقلة نور"، التي تمثل العلامة الأبرز للمنتوج المحلي، إلى جانب الفرس والدقلة البيضاء و"المشدقلة"... وغيرها من الأصناف التي تختلف خصائصها ومواعيد نضجها وطرق تسويقها.

وهكذا، فإن الحديث عن إنتاج يتجاوز 4 ملايين قنطار، لا يتعلق بصنف واحد، وإنما بثروة فلاحية متنوعة، تشكل أحد أهم أعمدة النشاط الزراعي والاقتصادي في الولاية.

"دقلة نور"... عنوان الجودة

تبقى "دقلة نور"، في مقدمة المشهد. فهذا الصنف الذي ارتبط اسمه تاريخيا بواحات الزيبان، لا يمثل مجرد منتوج فلاحي بالنسبة لسكان المنطقة فقط، بل جزء من هوية اقتصادية واجتماعية متجذرة.

تشير معطيات، إلى أن إنتاج "دقلة نور" وحدها، بلغ في أحد المواسم المتوقعة نحو 2.4 مليون قنطار، أي ما يعادل 60 بالمائة من إجمالي الإنتاج المتوقع آنذاك. كما كانت التوقعات، تشير إلى أكثر من 600 ألف قنطار من الغرس، وأكثر من مليون قنطار من أصناف أخرى، من بينها الدقلة البيضاء.

تكشف هذه الأرقام، عن المكانة التي تحتلها "دقلة نور" داخل خارطة الإنتاج المحلي، غير أن قوة شعبة التمور في بسكرة، لا تكمن في صنف واحد فقط، وإنما في التنوع الكبير الذي يسمح بتمديد موسم التسويق، وتلبية أذواق مختلفة في الأسواق الوطنية والخارجية.

ارتفاع عدد النخيل وتطور في الإنتاج

وراء الأرقام الكبيرة، آلاف المستثمرات والحقول، وعمل يومي يبدأ قبل طلوع الشمس، ولا ينتهي بانتهاء عملية الجني، فالواحة بالنسبة للفلاح ليست مجرد مجموعة من أشجار النخيل، وإنما منظومة دقيقة تتطلب المتابعة طوال السنة، من خلال خدمة النخلة، التلقيح، متابعة العراجين، مقاومة الآفات، حماية الثمار، ثم الجني والفرز والتوضيب والتخزين.

وتشير معطيات حديثة، إلى أن عدد النخيل في الولاية تجاوز 4.2 ملايين نخلة، مع استمرار توسع الشعبة ودخول أعداد جديدة من النخيل مرحلة الإنتاج. كما أصبحت قدرات التخزين والتبريد، أكثر أهمية في المحافظة على المنتوج، وتمكين الفلاح من تسويق محصوله في الوقت المناسب.

هنا تكمن إحدى التحولات، التي عرفتها الشعبة خلال السنوات الأخيرة. فالفلاح لم يعد ينظر إلى الإنتاج فقط، بل أصبح التخزين والتوضيب والحفاظ على الجودة، جزءا أساسيا من العملية الاقتصادية.

مكافحة الآفات... معركة موازية

في مقابل التفاؤل بوفرة الإنتاج، تبقى حماية المحصول من الآفات، واحدة من أكبر التحديات التي تواجه منتجي التمور ببسكرة، ومن أبرز هذه الآفات "البوفروة"، التي يمكن أن تؤثر على جودة الثمار، إذا لم تتم مكافحتها في الوقت المناسب. وقد شهدت السنوات الماضية، عمليات واسعة لمعالجة أشجار النخيل، حيث

تحدثت المصالح الفلاحية في مواسم سابقة، عن معالجة مئات الآلاف من النخيل، فيما أشارت معطيات موسم 2025، إلى معالجة أكثر من مليوني نخلة ضمن عمليات استباقية لحماية المحصول.

وتكتسي المعالجة الوقائية، أهمية خاصة في منطقة تعتمد بشكل كبير على إنتاج التمور، لأن خسارة الجودة لا تعني فقط انخفاض كمية المحصول، وإنما قد تعني أيضا، فقدان جزء من القيمة التجارية للمنتوج.

ومن هنا، فإن المعركة الحقيقية لا تنتهي عند الوصول إلى رقم أربعة ملايين قنطار، بل تبدأ بعدها مرحلة أخرى، تخص كيفية المحافظة على هذه الكمية، وضمان جودتها، وتوفير لها شروط التخزين والتوضيب والتسويق.

الأمطار والحرارة... معادلة الموسم

يبقى المناخ، بدوره، عاملا حاسما في تحديد شكل الموسم. فالتمرة تحتاج إلى ظروف ملائمة خلال مراحل نموها ونضجها، وأي تغيرات مناخية حادة، يمكن أن تنعكس على الجودة أو موعد النضج أو المردود. وقد أشار منتجون في موسم سابق، إلى أن تساقط الأمطار في مرحلة النضج، ساهم في تحسين نوعية الثمار وتنظيفها، بينما ساعدت بعض الممارسات، في عملية الحماية والنضج، مثل تغليف العراجين لحماية المحصول من المخاطر الطبيعية. كما تحدث منتجون، عن جودة جيدة للثمار نتيجة النضج التدريجي، في ظروف مناخية ملائمة.

في المقابل، تظل الحرارة المرتفعة، هاجسا دائما بالنسبة للفلاح، خصوصا عندما تتزامن مع مراحل حساسة من نمو الثمار. وبذلك، فإن موسم التمور في بسكرة، هو في النهاية نتيجة تفاعل معقد بين عوامل كثيرة، منها عدد النخيل، مستوى الخدمة، توفر المياه، الظروف المناخية، مكافحة الآفات، الخبرة الفلاحية، ثم ظروف الجني والتخزين والتسويق.

من الواحة إلى السوق

بعد أن كانت عملية جني التمور، تعني بالنسبة للفلاح، نهاية العمل الأساسي، أصبح المشهد اليوم أكثر تعقيدا، فالمنتوج يحتاج إلى الفرز، التصنيف والتوضيب، ثم التخزين أو التوجه مباشرة إلى السوق. وكل مرحلة تؤثر في القيمة النهائية للتمر.

وأصبحت غرف التبريد والتخزين عاملا مهما بالنسبة للمنتجين، خصوصا أن التحكم في توقيت طرح المنتوج، يمكن أن يساهم في تفادي انهيار الأسعار، نتيجة ضخ كميات كبيرة في وقت واحد. وتشير معطيات في هذا الصدد، إلى أن قدرات التخزين بالولاية، تطورت بشكل ملحوظ، وأن عددا متزايدا من الفلاحين، أصبح يمتلك غرف تبريد، وهو ما يساعد على المحافظة على المنتوج وتسويقه في الوقت المناسب. غير أن تطوير هذه السلسلة، يبقى ضروريا، خاصة في مجال التوضيب والتحويل والتسويق الخارجي، حتى لا تبقى القيمة المضافة للمنتوج، مرتبطة فقط ببيع التمر في شكله الأولي.

التصدير... رهان يتجاوز حدود الولاية

ولأن بسكرة، تنتج كميات كبيرة وعديدة من التمور ذات الجودة العالية، فإن مستقبل الشعبة، لا يمكن فصله عن الأسواق الخارجية، حيث استطاعت "دقلة نور" الجزائرية، خلال السنوات الماضية، أن تفرض حضورها في عدد من الأسواق الدولية، غير أن المنافسة الخارجية أصبحت أكثر صعوبة، خصوصا مع ارتفاع متطلبات الجودة والسلامة الصحية والتوضيب والنقل.

ومن هنا، فإن الوصول إلى إنتاج يفوق 4 ملايين قنطار، يطرح سؤالا أكبر من مجرد كمية الإنتاج، فكيف يمكن تحويل الوفرة إلى قيمة اقتصادية أكبر؟

فالمنتوج الكبير، يحتاج إلى أسواق كبيرة، والأسواق تحتاج إلى تنظيم، جودة، توضيب محترف، وقدرة على احترام شروط التصدير، إلى جانب البحث عن أسواق جديدة.

الفلاح... الحلقة الأساسية

وراء كل قنطار من التمور، توجد قصة فلاح قضى أشهرا في متابعة نخيله. وفي واحات بسكرة، لا تزال المعرفة التقليدية حاضرة بقوة، لكنها تتقاطع اليوم، مع تقنيات حديثة في خدمة النخيل والمكافحة والتخزين.

وأصبح الفلاح الذي كان يراقب النخلة بخبرته المتوارثة اليوم، يتعامل أيضا مع معطيات فنية، وأساليب حديثة لحماية الثمار، ووسائل تخزين أكثر تطورا، وسوق تتغير أسعاره بسرعة، حيث تمثل هذه الخبرة المتراكمة، أحد أهم أسرار استمرار شعبة التمور في الولاية، وقدرتها على تحقيق مستويات إنتاج مرتفعة.

الرهان على ما بعد 4 ملايين قنطار

قد يكون رقم 4 ملايين قنطار، عنوانا جذابا للموسم، لكنه في الحقيقة، لا يمثل سوى وجه واحد من قصة التمور في بسكرة. فالولاية لا تواجه تحدي رفع الإنتاج فقط، وإنما تواجه تحدي الحفاظ على الجودة، وتحسين المردود، وتطوير التخزين، وتنظيم التسويق، ورفع القيمة المضافة، وتوسيع حضور المنتوج في الأسواق الخارجية.

كما أن التوسع المستمر في غراسة النخيل، يعني أن كميات الإنتاج يمكن أن تعرف منحى تصاعديا، خلال السنوات القادمة، إذا تواصلت عمليات تجديد وتوسيع المساحات، وتحسين التقنيات الزراعية. وهنا تتضح أهمية النظرة إلى التمور، باعتبارها شعبة اقتصادية متكاملة، وليس مجرد محصول موسمي.

موسم ينتظر موعد الجني

يُواصل الفلاحون في واحات بسكرة، مراقبة عراجينهم، في انتظار اللحظة التي تصبح فيها الثمرة جاهزة للجني. فالألوان تتغير تدريجيا، والأسواق تستقبل البواكير، والحركة تزداد يوما بعد يوم. ومن"المنقر" الذي يعلن بداية الموسم، إلى "دقلة نور"، التي تتصدر المشهد، ثم مختلف الأصناف الأخرى، تتحرك عجلة واحدة من أكبر الشعب الفلاحية في الجزائر.

وإذا تأكدت التوقعات المتعلقة بتجاوز أربعة ملايين قنطار، فإن بسكرة ستكون أمام موسم جديد من الوفرة، لكنه سيكون أيضا أمام اختبار حقيقي لقدرتها على تحويل هذه الوفرة إلى ثروة مستديمة، تعود بالنفع على الفلاح والمستهلك والاقتصاد المحلي والوطني.

ففي هذه الأرض، التي اختارت النخلة منذ قرون، يبدو أن قصة التمر لا تزال مفتوحة على فصول جديدة، فكل موسم ينتهي بآلاف الأطنان من المحصول، لكنه يبدأ في الوقت نفسه، موسم آخر من العمل والتطوير والبحث عن أسواق جديدة.

وهكذا تبقى بسكرة في قلب "الزيبان"، منطقة ترتبط بالنخلة، كما يرتبط الإنسان بذاكرته، نخلة تمنح ثمارها، والفلاح يمنحها جهده، والواحة تمنح الجميع حكاية تتجدد كل عام.

مدير المصالح الفلاحية لولاية بسكرة:

عاصمة الزيبان تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التمور

أكد مدير المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، حبيب بوسري، احتلال عاصمة الزيبان، المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التمور، من حيث المساحة والكمية والنوعية، خاصة "دقلة نور"، وأشار إلى توقع تجاوز إنتاج التمور هذا الموسم، 4 ملايين قنطار، مع تراجع الأمراض، لاسيما داء بوفروة، بفضل الظروف المناخية الملائمة.

كشف السيد بوسري حبيب، عن تنظيم اليوم الوطني للتمور بولاية بسكرة، خلال شهر نوفمبر المقبل، بحضور وزيري الفلاحة والتجارة، لمناقشة إشكالات التسويق، مشيرا إلى استفادة أكثر من 13 ألف مستثمرة فلاحية بولاية بسكرة، من الربط بالكهرباء الفلاحية، ما يعزز -حسبه- مكانة الولاية وطنيا في هذا المجال، وأكد مواصلة عملية تسوية الأراضي الفلاحية وتسوية وضعيات الملكية، بما يسمح بتمكين المستغلين الفعليين من الوثائق القانونية، وإنشاء مستثمرات جديدة.

ولفت المسؤول، إلى تسجيل ارتفاع كمية الحبوب المجمعة بحوالي 100 ألف قنطار، مقارنة بالموسم الماضي، مشيرا إلى تقليص المساحات المخصصة لـ"الفريك" و"المرمز" من 19 ألفا إلى 9 آلاف هكتار، وتوجيه المساحات المحررة نحو إنتاج وتجميع الحبوب الاستراتيجية، مؤكدا نجاح المخازن الجوارية في تخفيف الضغط على الفلاحين، وضمان تخزين المحاصيل وفق شروط تقنية ملائمة.

وأفاد، بأن مصالح الفلاحة تمكنت من تطوير عملية تكثير البذور بالمناطق الجنوبية، بالنظر إلى توفر السقي الكلي، والحفاظ على الأصناف المتأقلمة مع الظروف المناخية، مشيرا إلى ارتفاع نسبة الفلاحين، الذين يقتنون البذور المعالجة من التعاونية إلى 26 بالمئة.

كما أكد، قبول نحو99 بالمئة من طلبات رخص حفر الآبار، مع تبسيط الإجراءات وتحويل عملية الإيداع إلى مستوى الأمانة العامة للولاية، مشيرا إلى مواصلة برامج فتح المسالك الفلاحية، وإحياء مشاريع حفر الآبار القديمة، وتجهيزها بمعدات الضخ، وتطرق المسؤول أيضا، إلى استفادة الفلاحين المدانين من طرف بنك "بدر"، من تسهيلات تشمل التنازل عن 90 بالمئة من الفوائد، وإعادة جدولة الديون، بهدف تشجيعهم على تسليم محاصيلهم للتعاونيات.

وخلص إلى التأكيد على عملية التحضير لإطلاق قافلة فلاحية جوارية تجوب مختلف الدوائر، بمشاركة البنك والتعاونية ومديرية الري ومختلف المتدخلين، للتكفل بانشغالات الفلاحين ميدانيا.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 09

دائرة سيدي عامر ببوسعادة

ثلاثة أرباع المساحة الصالحة للزراعة غير مستغلة

● نقص الكهرباء الريفية والمسالك ورخص الحفر يعرقل التنمية ويفاقم عزلة التجمعات النائية

تعاني دائرة سيدي عامر ببوسعادة جملة من النقائص التنموية التي تعيق استغلال مؤهلاتها الفلاحية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، في مقدمتها ضعف استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، ونقص الكهرباء الريفية والمياه والمسالك في بعض المناطق، إلى جانب مشاكل التهيئة والصحة والنقل المدرسي. ويطالب السكان والمجالس المحلية بتسجيل مشاريع تنموية تساهم في فك عزلة المناطق النائية ودعم النشاط الفلاحي وتوفير ظروف استقرار أفضل للأهالي.

س. الطيب

● كشف مصدر من بلدية سيدي عامر ببوسعادة عن وجود ربع الأراضي الصالحة للفلاحة فقط مستغلة، وتبقى البقية دون استغلال لأسباب عديدة يشترك فيها أغلب سكان التجمعات، ويتقدمها العجز الحاصل في الكهرباء الريفية، والتي من شأنها تشجيع الأهالي على الاستقرار في أراضيهم واستصلاحها. وتصل مساحة الأراضي المستصلحة إلى أكثر من 2500 هكتار، من بين 10 آلاف هكتار، وهي مجمل الأراضي الصالحة للفلاحة، ويرجع هذا الضعف إلى عدم استفادة معظم الفلاحين من الدعم المقدم ونقص الإمكانيات. ومن جانب آخر، يواجه السكان في هذه المناطق النائية مشكل شق مسالك ريفية ومعابر لتسهيل تنقل الفلاحين في بلعروق إلى منطقة الخرزة والبيازة. ويطالب الأهالي في هذه المناطق بتسجيل مشروع مستشفى بسعة 60 سريرا لفائدة سكان المناطق المجاورة، كالعقلة البيضاء وبن زوه، إلى جانب بلديتي الدائرة، وهما سيدي عامر وتامسة.

حماية سيدي عامر من الفيضانات

ويرفع سكان بلدية سيدي عامر، ضمن أولويات مطالبهم، مطلب حماية المدينة من الفيضانات بسبب محاصرتها من طرف واد العرعار وبلعروق، واقترحوا إنشاء سدود من شأنها توفير المياه التي تعتبر أهم عائق يقف أمام تطوير القطاع الفلاحي بالمنطقة. كما يشتكي أولياء التلاميذ من الاكتظاظ الحاصل في بعض المؤسسات التربوية، واقترحوا إنجاز مجمعات مدرسية في بعض المناطق النائية، إلى جانب تسجيل مشاريع تهيئة حضرية في الحي الجنوبي بتامسة وحي 5 جويلية بسيدي عامر.

وصرح مصدر من البلدية أن حوالي نصف سكان البلدية يعيشون وضعا اجتماعيا صعبا، إذ تعتبر بلدية سيدي عامر، بسكانها الذين تجاوزوا الـ 20 ألف نسمة وتجمعاتها الـ12، من أهم بلديات المنطقة الجنوبية، وتعيش مشاكل تخص السكنات الهشة وملف التشغيل، نظرا لنسبة البطالة العالية بالمنطقة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان باقتراح مشاريع تنموية مهمة ترفع بعض الغبن عن سكان البلدية وتجمعاتها المختلفة.

مطالب بتحسين الظروف لاستغلال المؤهلات الفلاحية بدائرة سيدي عامر ببوسعادة

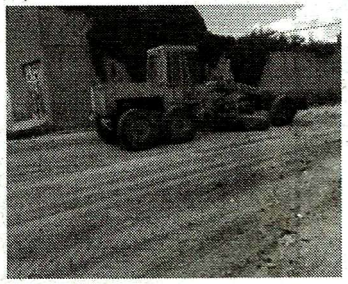

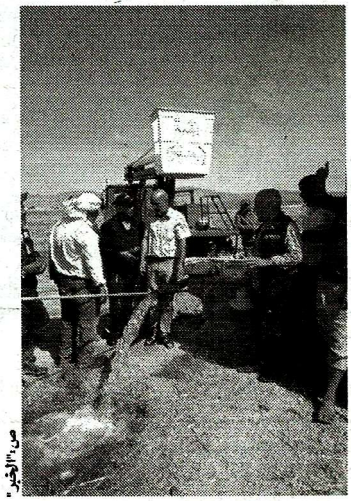

ص. "الخبر"

ضرورة فك عزلة المناطق النائية

من جهته، يرى المجلس البلدي لتامسة أنه من الضروري رفع حصة البلدية من السكن الريفي، وبخصوص التهيئة، يطالب سكان الحي الشمالي والجنوبي بتامسة بتسجيل مشاريع للتهيئة والتحسين الحضري. كما يلح شباب بعض التجمعات على تسجيل مشاريع لساحات لعب بمناطق الطويرف، عين السبع ووجه زمرة، إلى جانب إنجاز قاعة علاج بمنطقة البطمات، التي تُعاني من انعدام التهيئة الحضرية والنقص الكبير المسجل في التموين بالمياه الصالحة للشرب. ولأن تربية المواشي والفلاحة أهم مصادر رزق الأهالي، فإن الكثير من النقائص يسجلها السكان، ويطالبون السلطات المحلية بتسجيل مشاريع جوارية بالمنطقة من شأنها تحسين الإطار المعيشي. وينتظر أطفال مختلف التجمعات الاهتمام بهم وتوفير النقل المدرسي، أو تسجيل مشاريع مجمعات مدرسية في المناطق القريبة، من أجل الحد من ظاهرة التسرب المدرسي التي باتت تقلق الأولياء، نظرا للمصاعب التي يعانيها المتمدرسون في مختلف هذه المناطق النائية. كما يعاني سكان التجمعات المختلفة بدائرة سيدي عامر، كالساقية والصفي وغيرهما، من غياب المسالك، ما جعلهم في عزلة، مطالبين بضرورة تسجيل مشاريع في هذا الخصوص. وأكثر ما يؤرق الفلاحين هو تجميد رخص الحفر، التي يرون أنها رهان عودة الفلاحين إلى أراضيهم بتوفير الماء، إذ يعتمد السكان في معيشتهم على الفلاحة وتربية الماشية.

س. ط

الوسط EL WASSAT يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

التكفل بـ7690 مستثمرة فلاحية وربط 6366 مستثمرة بالكهرباء

تركيب أكثر من 495 ألف كاشف لأحادي أكسيد الكربون

• وإنجاز 24 محطة لشحن السيارات الكهربائية

بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الشركة والترتيبات الخاصة بفصل الصيف، والتي تميزت بتحقيق العديد من الإنجازات في مجالات دعم الاستثمار الفلاحي، ربط المناطق المعزولة، مرافقة التنمية الاقتصادية، تعزيز الوقاية من مخاطر الاختناق بغاز أحادي أكسيد الكربون، وكذا دعم الانتقال الطاقوي.

وخلال عرضه، أكد مدير التوزيع أن سنة 2026 عرفت التكفل بـ 7690 مستثمرة فلاحية وربط 6366 مستثمرة بالكهرباء، كما تم تركيب أكثر من 495 ألف كاشف لأحادي أكسيد الكربون وإنجاز 24 محطة لشحن السيارات الكهربائية، في إطار تجسيد التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز السلامة والانتقال الطاقوي.

برنامج صائفة 2026، مكن من ضمان استمرارية ونوعية التموين بالطاقة الكهربائية خلال فترة الذروة، من خلال تدعيم الشبكات والمنشآت الكهربائية، وتعزيز جاهزية فرق التدخل والصيانة، فضلاً عن اتخاذ جملة من الإجراءات الوقائية لحماية المنشآت من أخطار حرائق الغابات.

الجهود المبذولة والإنجازات المحققة على مدار الفترة المذكورة، أما قضية الديون المستحقة على بعض الزبائن، والتي تشكل عبئا كبيرا على الشركة وتؤثر على سير عملها، وفي سياق استعدادات الصيف، كما كشف المدير عن الترتيبات والإجراءات التي اتخذتها سونلغاز المسيلة ، لضمان توفير خدمة كهربائية مستقرة خلال هذه الفترة التي تشهد عادة ارتفاعا في الطلب على الطاقة، وتطرقت الندوة أيضاً إلى إطلاق بوابة الزبون الرقمية "طاقتي"، التي تمثل خطوة جديدة نحو رقمنة الخدمات وتقريب المؤسسة من المواطنين، من خلال تمكين الزبائن من الاستفادة من عدة خدمات عن بعد، كإيداع طلبات الربط، التصريح بالأعطاب، وإيداع الشكاوى ومتابعتها إلكترونيا.

عبد الباسط بديار

الري الفلاحي والأمن المائي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 05

تطوير الشعب الفلاحية وتعزيز التسيير الرقمي للموارد المائية

الأمم المتحدة تدعم الأمن الغذائي وتطوير إدارة المياه

• حظي قطاع الأمن الغذائي باهتمام خاص ضمن برامج التعاون، من خلال دعم تطوير الأنظمة الغذائية والفلاحية وتعزيز التنسيق بين القطاعات، وتحليل سلاسل الإنتاج، وتطوير كفاءات الفاعلين في مجالات الزراعة والصيد البحري وتربية المائيات والاقتصاد الأزرق.

كما تم إعداد خطة وطنية للأمن الصحي للأغذية، إلى جانب استراتيجيات لتطوير شعبتي الحليب والمحاصيل العلفية وإنجاز تقرير مرجعي حول شعبة تربية الأغنام.

وفي مجال إدارة الموارد المائية، ساهمت برامج التكوين في الحلول الرقمية وتقنيات الاستشعار عن بعد في تحسين تسيير المياه وتقدير الاحتياجات المائية وتقليص الخسائر، خاصة خلال فترات الجفاف.

ومن جهة أخرى، وفّر الإحصاء العام للفلاحة الذي حظي بدعم الأمم المتحدة، قاعدة بيانات حديثة من شأنها تحسين التخطيط الزراعي وتكييف السياسات العمومية مع تطورات السوق.

ع.ف

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة: 14

الأرض المحروقة لا تمتص المياه

تحذيرات من فيضانات مفاجئة بالولايات المتضررة من النيران

● عمورة: درجة الخطر تختلف بحسب طبيعة التربة ودرجة انحدار التضاريس

لم تعد تداعيات الحرائق التي التهمت مساحات واسعة من الغطاء الغابي في جيجل وعدد من الولايات الأخرى مرتبطة فقط بالخسائر التي خلفتها النيران في الأشجار والثروة الحيوانية والغطاء النباتي، إذ يحذر مختصون في إدارة الكوارث من خطر آخر قد يظهر مع عودة التساقط المطري، يتمثل في ارتفاع قابلية المناطق المحروقة لجريان مياه الأمطار وتشكل السيول والفيضانات، خاصة في المناطق المنحدرة والقريبة من الأودية والتجمعات السكنية.

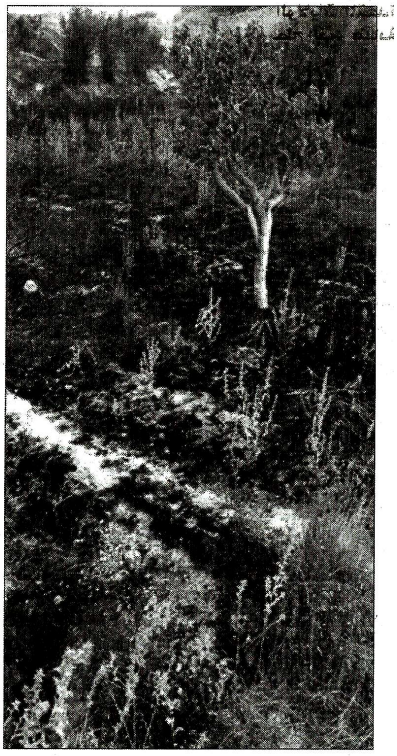

نادية سليماني

فالخطر، بحسب المختصين، لا ينتهي بمجرد إخماد آخر بؤرة للنيران، بل قد تبدأ مرحلة جديدة من المخاطر الطبيعية، عندما تتساقط الأمطار فوق أراض فقدت غطاءها النباتي الذي كان يؤدي دورا أساسيا في تثبيت التربة وامتصاص جزء من مياه الأمطار.

ومع غياب الأشجار والنباتات، يمكن للمياه أن تتحرك بسرعة أكبر فوق سطح الأرض، حاملة معها كميات من التربة والرماد وبقايا المواد المحترقة، وهو ما قد يزيد من خطر انجراف التربة وانسداد مجاري المياه.

وفي هذا السياق، أوضحت خبيرة في الكوارث وإدارة المخاطر، ماجدة عمورة، في تصريح لـ"الشروق"، أن المناطق التي تعرضت للحرائق تحتاج إلى مراقبة خاصة خلال الفترة التي تلي الحريق، لأن طبيعة التربة وسلوك المياه فوقها يمكن أن يتغيرا بشكل كبير.

وقال إن "الغطاء النباتي يلعب دورا مهما في اعتراض مياه الأمطار وتخفيف سرعة وصولها إلى سطح الأرض، كما تساعد جذور النباتات على تثبيت التربة وتحسين قدرتها على امتصاص المياه، وعندما تحترق هذه النباتات وتصبح الأرض مكشوفة، فإن مياه الأمطار قد تجد طريقها بسرعة أكبر نحو المنحدرات والأودية".

وأضافت الخبيرة أن شدة هذا الخطر تختلف من منطقة إلى أخرى، بحسب طبيعة التربة، ودرجة انحدار التضاريس، وشدة الحريق ومساحته، فضلا عن كمية الأمطار التي قد تتساقط في فترة زمنية قصيرة، مشيرة إلى أن الأمطار الغزيرة والمفاجئة تمثل السيناريو الأكثر إثارة للقلق في المناطق التي فقدت غطاءها النباتي.

وأوضحت محدثتنا، أن الرماد وبقايا النباتات المحترقة يمكن أن تنتقل مع مياه الجريان السطحي، كما يمكن للرواسب والتربة المنجرفة أن تتجمع داخل الأودية وقنوات تصريف المياه، الأمر الذي قد يقلص قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من المياه، وبالتالي، يرفع احتمال حدوث فيضانات محلية أو سيول مفاجئة.

المنحدرات والأودية... نقاط تستوجب المراقبة

وترى المختصة أن المناطق الأكثر حاجة إلى اليقظة هي تلك الواقعة أسفل المنحدرات، وبالقرب من مجاري الأودية والشعاب والمناطق التي تتقاطع فيها مسارات مياه الأمطار، خصوصا إذا كانت هذه المناطق قد تضررت بشكل كبير جراء الحرائق.

وأكدت أن السلطات المحلية مطالبة، قبل بداية فترات الأمطار الغزيرة، بإجراء عمليات معاينة ميدانية للمناطق التي شهدت الحرائق، وتحديد النقاط السوداء التي يمكن أن تتجمع فيها المياه أو الرواسب، مع تنظيف قنوات صرف مياه الأمطار ومجاري الأودية من العوائق التي قد تحول دون تصريف المياه بشكل طبيعي.

كما دعت إلى تعزيز التنسيق بين مصالح الحماية المدنية والبلديات ومصالح الغابات والأشغال العمومية، ووضع خرائط للمناطق الأكثر عرضة للخطر، خصوصا أن التعامل المبكر مع هذه المخاطر يمكن أن يقلل كثيرا من الخسائر البشرية والمادية.

إعادة التشجير ضرورة

وشددت الخبيرة على أن إعادة تأهيل المناطق المحروقة لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها عملية بيئية فقط، وإنما باعتبارها جزءا من استراتيجية الوقاية من الكوارث. وقالت إن إعادة الغطاء النباتي بصورة مدروسة تساعد، على المدى المتوسط والطويل، في استعادة قدرة التربة على مقاومة الانجراف وتنظيم جريان المياه، داعيا في الوقت نفسه إلى عدم الاكتفاء بالتشجير، وإنما اعتماد حلول متكاملة في المناطق شديدة الانحدار، تشمل تهيئة مجاري المياه وحماية التربة وإنجاز منشآت مناسبة للحد من سرعة جريان المياه حيث تقتضي طبيعة المنطقة ذلك.

لا تستهينوا بالسيول...

وفي المقابل، وجهت المختصة رسالة مباشرة إلى المواطنين، خاصة سكان المناطق الجبلية والريفية والمناطق القريبة من الأودية، داعيا إياهم إلى عدم الاستهانة بأي تحذيرات من تساقط الأمطار الغزيرة، وعدم محاولة عبور الأودية أو الشعاب أثناء ارتفاع منسوب المياه، حتى لو بدا جريانها في البداية محدودا.

كما دعت أصحاب المنازل الواقعة بالقرب من المنحدرات أو مجاري المياه إلى متابعة نشرات الطقس والتنبيهات التي تصدرها الجهات المختصة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة مسبقا، خاصة عند تسجيل أمطار غزيرة خلال فترة قصيرة.

وأكدت أن التعامل مع آثار الحرائق يتطلب نظرة استباقية، لأن الكارثة الطبيعية قد تتخذ أكثر من شكل، وقد تتحول المناطق التي نجت من خطر اللهب إلى مناطق مهددة بخطر المياه والانجرافات والسيول.

وختمت الخبيرة بالتأكيد على أن "الوقاية تبدأ قبل وقوع الكارثة"، داعية السلطات إلى عدم انتظار أولى الفيضانات للتحرك، وإنما استباقها بمعاينة المناطق المحروقة واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية السكان والمنشآت، في وقت يبقى فيه وعي المواطنين ويقظتهم عاملا أساسيا لتقليل الخسائر، خصوصا في المناطق التي تضررت بشدة من الحرائق الأخيرة.

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :16

الحماية المدنية
30 حريقًا بالغطاء النباتي والمحاصيل خلال 24 ساعة

أعلنت الحماية المدنية عن تسجيل 30 حريق مست الغطاء النباتي، المحاصيل الزراعية، وحات نخيل، وأحزمة التبن وذلك من الـ 09 سبتمبر إلى الـ 10 سبتمبر 2026.

وأعلنت المديرية العامة للحماية المدنية في بيان لها أنه وإلى غاية الساعة السابعة من صباح هذا الخميس تم إخماد 29 حريقا فيما بقي حريقا واحد بولاية البويرة.

ويتعلق الأمر بحريق غابة ببلدية الصحاريج، عملية معالجة بؤر الحرائق وبقايا الجمر متواصلة.

الأسهامـــــات

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :14

في اليوم العالمي لهذه المهنة

المهندس الزراعي... ركيزة وصانع قرار في مواجهة تحديات الزراعة

نادية. س

في وقت تواجه فيه الزراعة الجزائرية تحديات متزايدة بفعل التغيرات المناخية، وندرة المياه، وتراجع خصوبة بعض الأراضي، وارتفاع الطلب على الغذاء، يعود الدور الذي يؤديه المهندس الزراعي إلى الواجهة باعتباره أحد أهم الفاعلين في حماية الأمن الغذائي وتطوير الإنتاج وتحقيق الاستدامة.

وبمناسبة عيد المهندس الزراعي، جدد الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين بالجزائر التأكيد على أهمية هذه الفئة في خدمة الأرض والفلاح والمجتمع، داعيا إلى تثمين مكانتها وتعزيز حضورها في مختلف القطاعات الزراعية. وأكد رئيس الاتحاد، منيب أويبري، أن المهندس الزراعي لم يعد يؤدي دورا تقنيا محدودا داخل المزارع والهيئات الفلاحية، وإنما "أصبح شريكا أساسيا في صناعة القرار الزراعي، بالنظر إلى التحولات التي يعرفها القطاع، والتحديات المرتبطة بالمناخ والموارد الطبيعية والأمن الغذائي."

وأوضح المتحدث في تصريح لـ" الشروق"، أن عالم الزراعة يشهد تحديات متزايدة، خاصة مع التغيرات المناخية وندرة المياه وتدهور الأراضي وارتفاع الطلب على الغذاء، وهي عوامل تجعل من تطوير أساليب الإنتاج وتحسين مردودية الأراضي مسؤولية مشتركة بين مختلف المتدخلين، وفي مقدمتهم المهندسون الزراعيون، على حد قوله. فالمهندس الزراعي، بحسب أويبري، أصبح مطالبا بالمساهمة في وضع الحلول العلمية والتقنية التي تسمح برفع الإنتاج وتحسين نوعيته، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها. كما أن مهمته ترتبط بشكل مباشر بمرافقة الفلاح وتوجيهه نحو اعتماد التقنيات الحديثة، واختيار الأصناف الملائمة، وتحسين طرق الري والتسميد ومكافحة الأمراض والآفات.

ولم تعد هذه المهنة، بحسب محدثنا، منفصلة عن التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم، بل "أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بالابتكار والرقمنة وتوظيف الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تقنيات الزراعة الحديثة التي يمكن أن تساعد على ترشيد استهلاك المياه والطاقة ورفع مردودية المحاصيل."

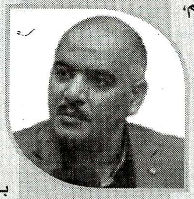

● أويبر:
ندعو إلى تعزيز مكانة الكفاءات وتوحيد الجهود لخدمة الأرض والفلاح

حماية الموارد وبناء زراعة مستدامة

وتبرز أهمية المهندس الزراعي، بحسب الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين، أيضا في ظل الحاجة إلى الانتقال نحو نموذج زراعي أكثر استدامة، قادر على الاستجابة لاحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الاستفادة من الموارد نفسها. وفي هذا السياق، يمثل الحفاظ على التربة والمياه والثروة النباتية والحيوانية إحدى أبرز المهام التي تتطلب كفاءات علمية وميدانية. "فالاستغلال العقلاني للأراضي، وترشيد مياه الري، واختيار التقنيات الزراعية المناسبة، كلها عوامل تساهم في تحقيق التوازن بين زيادة الإنتاج وحماية البيئة." كما أن المهندس الزراعي يؤدي دورا مهما في مواجهة آثار التغيرات المناخية، من خلال اقتراح تقنيات وأساليب تساعد الفلاحين على التأقلم مع الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتقلبات المناخية، فضلا عن العمل على تحسين قدرة الإنتاج الزراعي على الصمود أمام الظروف الطارئة.

تثمين الكفاءات ومرافقة الفلاح

ودعا الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين، بالمناسبة، إلى تكاثف الجهود ورص الصفوف، والعمل من أجل الارتقاء بالمهنة وتحسين الظروف المهنية للمهندس الزراعي في مختلف القطاعات والميادين التي ينتمي إليها.

ويأتي هذا النداء، بحسب أويبري، في وقت تحتاج فيه الجزائر، أكثر من أي وقت مضى، إلى استثمار كفاءاتها في المجال الزراعي وربط الخبرة العلمية بالممارسة الميدانية. فنجاح السياسات الزراعية، بحسبه، لا يرتبط فقط بتوفير الإمكانيات المادية، وإنما يحتاج أيضا إلى موارد بشرية مؤهلة قادرة على تحويل المعرفة العلمية إلى حلول عملية يستفيد منها الفلاح.

ليؤكد على أن تعزيز التواصل بين المهندس والفلاح والإدارة ومراكز البحث العلمي عامل أساسي لإنجاح أي استراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع، خاصة أن المشاكل التي تواجه الإنتاج الزراعي تختلف من منطقة إلى أخرى، ما يتطلب حلولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة وطبيعة تربتها ومناخها ومواردها المائية.

نحو تعاون عربي في خدمة الأمن الغذائي

ووجه الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين دعوة إلى جميع المهندسين الزراعيين العرب من أجل "مد جسور التعاون والتكامل، وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب، وموازاة الجهود الوطنية والحالية بما يساهم في توفير غذاء الشعوب وتحقيق أمن غذائي عربي أكثر استدامة".

وتكتسي هذه الدعوة أهمية خاصة في ظل التحديات الغذائية والمناخية التي لم تعد تعترف بالحدود، حيث بات التعاون وتبادل المعرفة والتجارب ضرورة لتعزيز قدرة الدول العربية على تطوير إنتاجها الزراعي وتقليل هشاشة منظوماتها الغذائية.

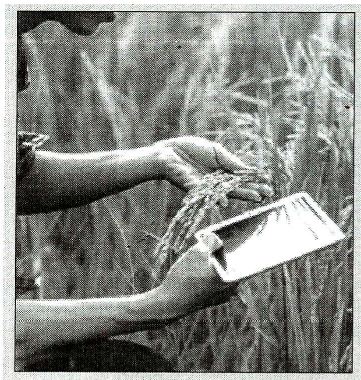

المهندس الزراعي... استثمار في مستقبل الجزائر

ويرى المتحدث، أن الاحتفال بعيد المهندس الزراعي "لا ينبغي أن يكون مجرد مناسبة رمزية لتكريم أصحاب هذه المهنة، بل فرصة لإعادة التأكيد على مكانتهم ودورهم في بناء مستقبل زراعي قادر على مواجهة التحديات."

مضيفا، أن المهندس الزراعي يقف اليوم في قلب معادلة الأمن الغذائي، بين العلم والأرض، وبين التكنولوجيا والفلاح، وبين الحاجة إلى زيادة الإنتاج وضرورة حماية الموارد.

وفي ظل توجه الجزائر نحو تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مزيد من الاكتفاء الغذائي، يصبح الاستثمار في المهندس الزراعي وتثمين خبرته وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، استثمارا مباشرا في مستقبل الزراعة والأمن الغذائي للبلاد، على حد قوله.

ويؤكد الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين أن قوة المهندس الزراعي من قوة مهنته، وأن وحدته وتعاونهما يشكلان أساسا للارتقاء بالقطاع وخدمة الأرض والفلاح والمجتمع.